Distr.
GENERAL

E/CN.4/1989/76
1 March 1989
ARABIC
Original : ENGLISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والاربعون
البند ١٠(ج) من جدول الاعمال

مسألة حقوق الإنسان لجميع الاشخاص الذين يتعرضون لاي شكل من أشكال الاعتقال أو السجن

مسألة حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

مذكرة شفوية مؤرخة في ١ آذار/مارس ١٩٨٩ وموجهة من البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف الى رئيس لجنة حقوق الإنسان

تهدي البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى مكتب الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى في جنيف تحياتها الى رئيس الدورة الخامسة والاربعين للجنة حقوق الإنسان وتتشرف بأن ترفق طيّه تقريرا من حكومة غواتيمالا بشأن حقوق الإنسان ، وبخاصة الاشخاص المختفين ، وكذلك الجداول الاحصائية المتعلقة بجميع الحالات المبلغ عنها وعددها ٣١٠٦ حالات .

وتكون البعثة الدائمة لغواتيمالا ممتنة لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذا التقرير ومرفقه كوثيقة رسمية أثناء الدورة الحالية .

مرفق

حقوق الانسان في غواتيمالا

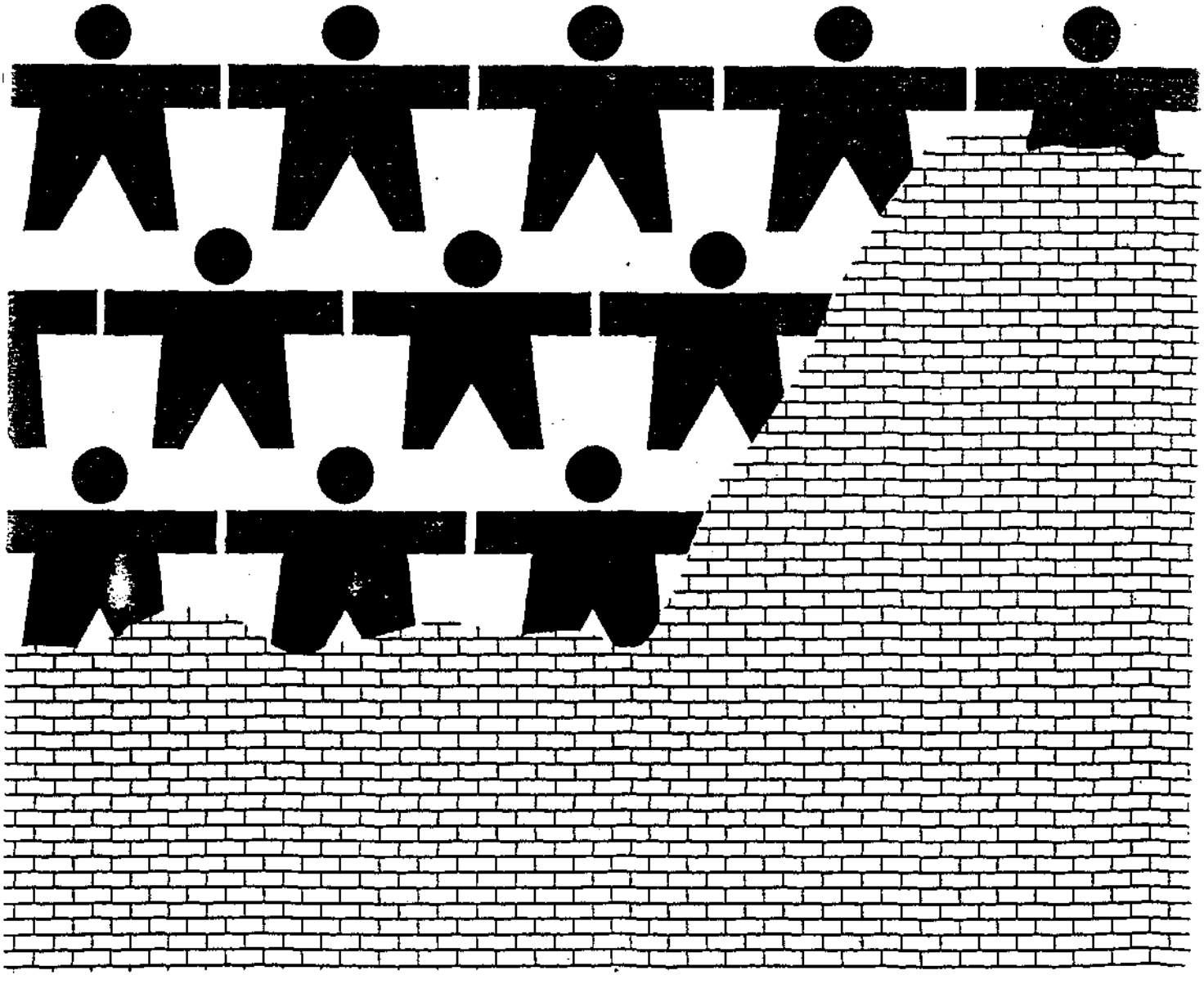

مشكلة الاشخاص المختفين

إن عددا من الشكاوى المقدمة ، وأغلبها معلومات خاطئة ، قد أضلّ الـــرأي العام الفواتيمالي والدولي على السواء ، حيث تدّعي انتهاكات لحقوق الإنسان أساسهـــا اختفاء الاشخاص .

وهذا راجع الى حقيقة أن كل من يغادر منزله لاسباب عائلية ، أو من يذهب الـــى الخارج أو يسافر داخل البلد بحثا عن أحوال معيشية أفضل ، أو القصّر الذين يتوهـــون عند سفرهم من مكان الى آخر داخل الاقليم الوطني ، أو الاحداث الذين يهربون مـــن منازلهم بسبب سوء المعاملة أو بسبب مشاكل عاطفية ، وحتى الافراد الذين ينضمون الـــى الجماعات التخريبية ، جميعهم يعاملون معاملة واحدة ، على أن حالاتهم هي حـــالات اختطاف وممارسة لانشطة سياسية ، دائما ما تُعزى الى السلطات .

وعملا بالفقرة ٧ من قرار لجنة حقوق الإنسان ٥٣/١٩٨٧ ، والتي تحث السلطـــات المختصة على "توضيح مصير الاشخاص المختفين" ، تقدم حكومة غواتيمالا تقريرا وثائقيـــا عن تلك المشكلة .

ولا بد من التشديد على أن المؤسسات الهامة في الدولة تشترك في عمليـــة التحقيق في أغلب حالات الاشخاص المختفين المبلغ عنهم ؛ وقد تابعت كل ملف بذاته لكـــي تقدم نتائج ملموسة .

وعملية التحرّي في حد ذاتها تشمل ، بالاضافة الى التحقيق القضائي ، عمـــلا ميدانيا قوامه مقابلة مع المدّعي و/أو أقارب الشخص المختفي ، لتحديد الاسبـــاب المحتملة ولاستكمال اطار التحقيق القضائي .

ومن حيث النتائج ، مكّنت هذه الممارسة من التثبت من أن ٦٤ في المائة مـــن حالات الاشخاص المختفين المبلغ عنهم لدى بعض السلطات كانت سويت بشكل شبه تلقائـــي ، لان أولئك الاشخاص عادوا ولم يتم الابلاغ عن عودتهم .

هذا الشذوذ يعطي صورة مشوهة للوضع الحقيقي فيما يتعلق بحالات الاختفاء فـــي غواتيمالا ؛ وقد أمكن تصحيح تلك الصورة في نسبة مئوية عالية من الحالات ، وذلك عـــن طريق قيام السلطات البلدية أو السلطات القضائية بتسجيل ما يشهد به في هذا المضمـــار الشخص العائد .

ومكّن التحقيق من اثبات أن حوالي ١٦ في المائة من الشكاوي لا أساس لها من الصحة .

زيادة على ذلك لا تزال نسبة ٣٠ في المائة تقريبا من الحالات قيد التحقيق ولا يمكن الانتهاء منها بسبب محدودية الموارد المتاحة . ومن المتوقع أن تظهر نفس النتائج عندما يكتمل التحقيق في غضون فترة قصيرة من الزمن .

ومن خلال تحليل النتائج الكلية للتحقيق ودراسة الحالات المجهزة الكترونيا تظهر الصورة الآتية لمشكلة الاشخاص المختفين:

مجموع عدد الحالات المبلغ عنها: ١٠٦ ٣ حالات = ١٠٠ في المائة ؛
مجموع عدد الحالات التي تم التحقيق فيها: ٦٨٩ ١ حالة = ٨٠ في المائة ؛
مجموع عدد الحالات قيد التحقيق ٤١٧ حالة = ٢٠ في المائة .

وقد ثبت أنه من مجموع الحالات التي أجري التحقيق فيها عاد ٣٥٢ ١ شخصا ، يمثلون ٦٤ في المائة ، الى منازلهم ، وأن ما مجموعه ٤١٧ شخصا ، يمثلون ٢٠ في المائة من العدد الاجمالي ، لا يزالون مفقودين ولا يزال التحقيق جار بشأنهم .

وقد سمحت شتى التحقيقات التي أجريت من التثبت ، بشكل فردي وعام على السواء ، من الدوافع ، والطريقة ، والمهنة أو الوظيفة ، والجنس ، والمكان ، والعمر ، والتاريخ ، فيما يتعلق باختفاء هؤلاء الاشخاص . وبالمثل ، أمكن تحديد السبب الحقيقي ، والتاريخ ، والمكان ، والحالة الجسمانية ، بخصوص عودة هؤلاء الاشخاص الى منازلهم .

ويتمثل أهم جانب في التحقيقات فيما أمكن احرازه من تقدم كبير ملحوظ ، وبدء استخدام الأنظمة المجهزة الكترونيا للمساعدة في التحقيق وتقييم الجوانب الهامة التي ستكون لها فائدة كبيرة في المستقبل ، وهكذا تحسّن من قدرة الحكومة ، من خلال وكالات الأمن ، فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان ، طالما وأنه تيسر معرفة المناطق التي تحدث فيها هذه الاعمال عادة ، والأوقات التي تتم فيها ، وأسبابها . وسوف تمكّن تلك الانظمة من بذل جهود اضافية لمنع استمرار حدوثها ، وبذا سيتسنى تقديم ضمانات أفضل للتمتع الحقيقي بحقوق الإنسان .

والجانب الهام الآخر من جوانب التحقيق هو أنه أمكن اجراء تصنيف دقيق لشتى الاسباب جدّ المتباينة في اختفاء هؤلاء الاشخاص ، وهي أسباب تتراوح من المشاكل العائلية الى الاضطرابات النفسية . وفي حالات كثيرة وردت تقارير مكررة ولا أساس لها بالمرة . وأمكن التثبت من أن حالات اختفاء الاشخاص الذي تكمن وراءه دوافع سياسية كانت نادرة جدا .

ومن المهم كذلك التأكيد على أنه في أغلب الحالات تعمد المنظمات غير الحكومية التي ترصد التمتع الفعلي بحقوق الإنسان الى رفع تقارير بشأن الاشخاص المختفين ، لكنها نادرا ما تحيط علما بالشكاوى المعروضة على المحاكم أو تقدم معلومات تسهم في التحقيق .

ولقد مكّن التحقيق ، ابتداء ، من وضع قائمة بالاسباب التي أفاد بها الاقارب الذين ابلغوا السلطات المختصة . وبناء على ذلك ، وعندما تم القيام بالعمل الميداني وأجريت المقابلات ذات الصلة ، أمكن التحقق من أن الكثير من الاشخاص المعنيين قد عادوا الى منازلهم بالفعل ، بينما لم يعد آخرون ولكن تبين أنهم غيروا عناوينهم أو هاجروا لاسباب لها مبرراتها المنطقية .

وفيما يلي الأسباب المختلفة لاختفاء الاشخاص:

الحوادث	١٥٨
الجنوح	٣٠
الهجرة	٥٦٤
المشاكل العائلية	٩٤٣
الخطف/الغصب	٨٥
شكاوى ليس لها أساس	٣٣٧
المجموع	٣ ١٠٦

والمعلوم للجميع أن الأسباب الرئيسية لاختفاء الاشخاص في غواتيمالا تكمن في المشاكل العائلية ، والحوادث التي يسببها ادمان الكحول ، وحالات الانهيار النفسي ، وضياع عابري السبيل ، وحالات الاشخاص الذين يضلون طريقهم . تلي هذه الاسباب الهجرة ابتداء من الغياب عن المنزل وانتهاء بمختلف التغييرات في أماكن العمل والاقامة ، والرحلات داخل غواتيمالا وخارجها . وبعد ذلك ، هناك نسبة مئوية مرتفعة من التقارير التي لا أساس لها ، والتي ترد متضمنة أسماء مزيفة ، وعناوين غير دقيقة ، ودوافع ونهج غير صحيحة فيما يتعلق بالمختفي والمدعي ، وأخيرا ثمة نسبة مئوية ضئيلة من حالات الخطف/الغصب والجنوح الشائع بما في ذلك الاعتداء والسرقة والاتجار في الاطفال .

الطريقة التي بلغ أن حالات الاختفاء حدثت بها

تدل إفادات أقارب الاشخاص المختفين على أن ٧٩ في المائة ، أو ٦٦٥ ١ شخصا ، من الحالات قد حدثت دون عنف أيا كان نوعه . واتضح أن نسبة ١٦ في المائة (٣٣٧ شخصا) تقارير لا أساس لها ، بينما حدثت نسبة الخمسة في المائة الباقية ، أو ١٠٤ أشخاص ، نتيجة لضرب من ضروب العنف ، كالخطف ، أو الغصب ، أو التهديد ، أو الاعتداء ، أو الاعتقال ، الخ .

وبوسع المرء أن يتبين أنه تبدر ، في نسبة مئوية ضئيلة من الحالات تصرفات اجرامية تخرج عن سيطرة قوات القانون والنظام ، وأن الاشخاص في أغلب الحالات إنما يغادرون منازلهم .

وتظهر دراسة للحالة الصحية التي يكون عليها الافراد العائدون الى منازلهم أن ما نسبته ٥٩ في المائة ، أو ١ ٢٤٤ شخصا ، عادوا آمنين سالمين . وكانت نسبة ١٦ في المائة ، أو ٣٣٧ شخصا ، تقارير لا أساس لها . وثمة ما نسبته ٢٠ في المائة أو ٤١٧ شخصا حالتهم قيد التحري . ويظهر أن نسبة ٤ في المائة أو ٧٧ شخصا ، لقوا حتفهم لاسباب مختلفة مثل استخدام الاسلحة النارية أو البتّار من السلاح ، وأن ١ في المائة ، أو ٢١ شخصا ، دخلوا المستشفيات .

وعموما ، يلاحظ المرء أن مما مجموعه ٢ ١٠٦ من الحالات التي ابلغت بها السلطات ، هناك نسبة ٦٤ في المائة ، أو ١ ٣٥٢ شخصا ، قد عادوا الى منازلهم ، ونسبة ٢٠ في المائة ، أو ٤١٧ شخصا ، حالاتهم قيد التحقيق ، ونسبة ١٦ في المائة ، أو ٣٣٧ شخصا ثبت أنها إفادات لا أساس لها من الصحة ، حيث استحال تتبع الشخص المبلغ منذ الادلاء ببيانات زائفة .

وعلى صعيد الـ ٢٠ في المائة من الحالات التي يجري التحقيق فيها ، أو ٤١٧ شخصا مختفيا ، هناك من الاسباب الكافية ما يدعو الى الاعتقاد بأن النتائج التي سوف تظهر ستكون مماثلة للحالات التي تم التحقيق فيها بالفعل ، حيث أن أقاربهم قد أبلغوا بالدوافع وراء اختفائهم ، وهذه الحالات الـ ٤١٧ يمكن تصنيفها بحسب الاسباب الاتية:

الهرب	٣١
ادمان الكحول	٣
تغيير عنوان الإقامة	١
تغيير مكان العمل	٣
الاختفاء	١٧
أسباب غير معروفة	١١٠
مشاكل عائلية	٣٥
اختطاف أو غصب	١٣
أسباب عاطفية	١٧
الغياب عن المنزل	١٤٦
الاتجار في الاطفال	٣
اضطرابات نفسية	٢٠

السفر الى الخارج	١٩
السفر داخل البلد	٣
المجموع	٤١٧

ويلاحظ المجتمع الدولي أن الحكومة قد بذلت جهودا كبيرة لتعزيز قدرة السلطات المسؤولة عن التحقيقات . ولقد تم احراز قدر كبير من التقدم ، وسوف تؤدي الخبرة المكتسبة ، مقرونة بارادة الشعب والحكومة من أجل بناء مجتمع أفضل ، الى التمتع الكامل بحقوق الإنسان .

وحكومة غواتيمالا مسرورة بالغ السرور أن يسعها تعزيز التقدم المحرز في التحقيق في شأن الاشخاص المبلغ عن اختفائهم .

وتستخدم الانشطة القضائية وغير القضائية خدمات الحاسبات الالكترونية التي تقوم ، ابتداء من أولى مراحل التبليغ ، ومن موقع التحقيق العادي ، والمقابلة المباشرة ، بتسجيل نتائج كل مرحلة ، وتحديد الاسباب ، وصولا الى ظهور الشخص الذي يُختم بقرار قضائي لانهاء الحالة .

ولقد سمحت الخبرة المكتسبة من أعمال التحقيق بمناشدة جميع القطاعات الوطنية والدولية التي تعنى بمشاكل الاشخاص المختفين أن تبلغ بشكل دوري وموضوعي عن كل حالة يتم التوصل اليها ، فضلا عما تقترن به تلك الحالة من تحقيق ، وذلك دعما لحكم دولة القانون ولتخفيف الاسباب التي تولد تلك المشاكل (انظر التذييل ألف) .

وأجريت دراسة في عام ١٩٨٨ في منطقة العاصمة أسفرت عن نتائج مماثلة للنتائج المحرزة على المستوى الوطني . كما تم استخدام نظام المقابلات مع المدعين وأقارب الضحايا المزعومين .

ونتيجة لهذا النظام أمكن ، في نطاق ما مجموعه ٨٤٣ من الحالات المبلغ عنها اثبات أن ٦١ في المائة من الحالات ، أو ما مجموعه ٥١٧ من حالات الاختفاء المزعومة ، عاد الاشخاص بالفعل الى منازلهم أو عرفت عناوين اقامتهم الجديدة .

وهناك ٥ في المائة من الحالات المبلغ عنها تتعلق بصغار السن الذين سافروا الى الخارج مرا أو الذين يعانون من مشاكل عائلية ويفضلون العيش بعيدا عن أسرهم ، بينما كانت ٣٤ في المائة حالات لم تتحدد ، بسبب أن الاسر غيرت أماكن اقامتها ، دون أن تترك أية بيانات أو أنها تركت عناوين غير موجودة .

ولقد تكاثرت الملفات المتعلقة بالاشخاص الذين يزعم اختفاؤهم لان السلطات عندما تتسلم الشكوى تحيل المسألة الى المحكمة المختصة . وحتى عندما يظهر الشخص مجددا ، يتّبع نفس الاجراء ؛ ولا يتم الابلاغ بحقيقة كهذه لان الابلاغ لا يعتبر ذا قيمة تذكر وتستمر الملفات قائمة ، حتى حينما تسوى الحالة .

واثبت نظام المقابلات التي تجرى مع المدعين وأقارب الاشخاص الذين يزعم اختفاؤهم أن حالات الاختفاء ليست سياسية في الاصل ؛ وهذا ينفي إمكان أي اشتراك من جانب قوات الامن في مثل هذه الاعمال وبالتالي يفند اتهامات شتى المجموعات ، الوطنية والدولية على السواء ، التي تصف تلك الحالات بانها "انتهاكات لحقوق الإنسان" .

وتبذل حاليا مساع سريعة لايجاد حلول للشكاوي المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان التي حدثت في ظل أنظمة سابقة وتراكمت ، وذلك باشتراك قوات الامن المنضوية تحت نظام الحماية المدنية الذي يتعاون تعاونا وثيقا مع اللجنة الاستشارية لرئاسة الجمهورية المعنية بمسائل حقوق الإنسان .

التذييل ألف

وثائق توضح عملية التحقيق

رسم بياني يظهر النتائج الإجمالية

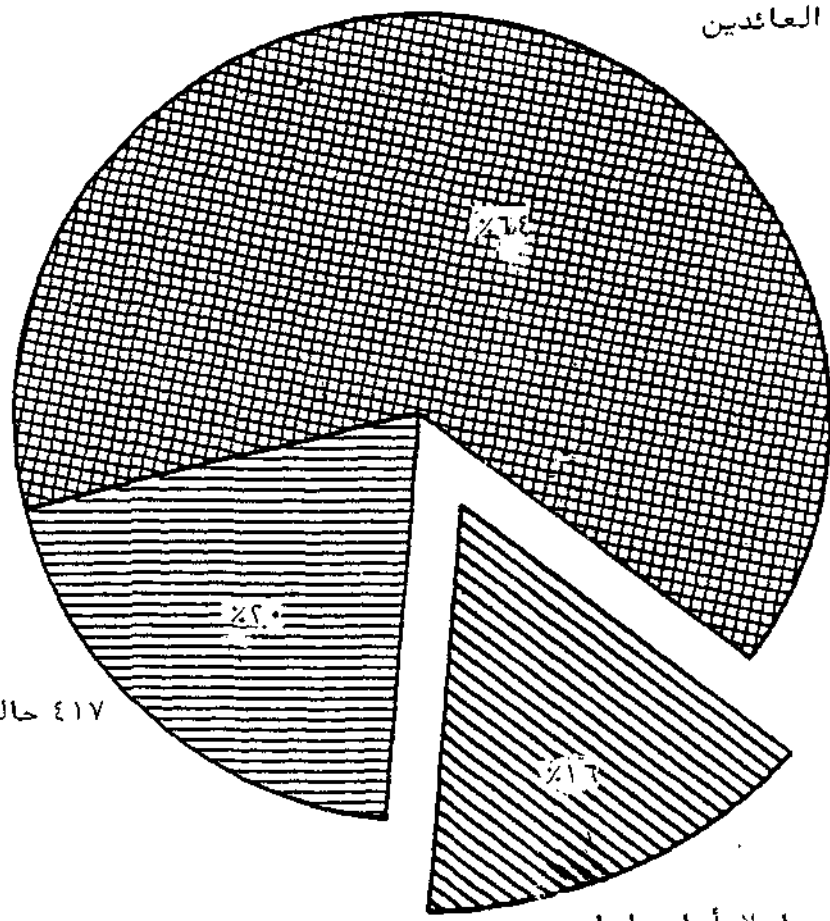

١ ٣٥٢ حالة من العائدين

٤١٧ حالة قيد التحقيق

٣٣٧ حالة بلغ بها ولا أساس لها

من بين ٢ ١٠٦ حالات بلغ بها

رسم بياني يوضح طريقة حدوث ما بلغ عنه من حالات اختفاء

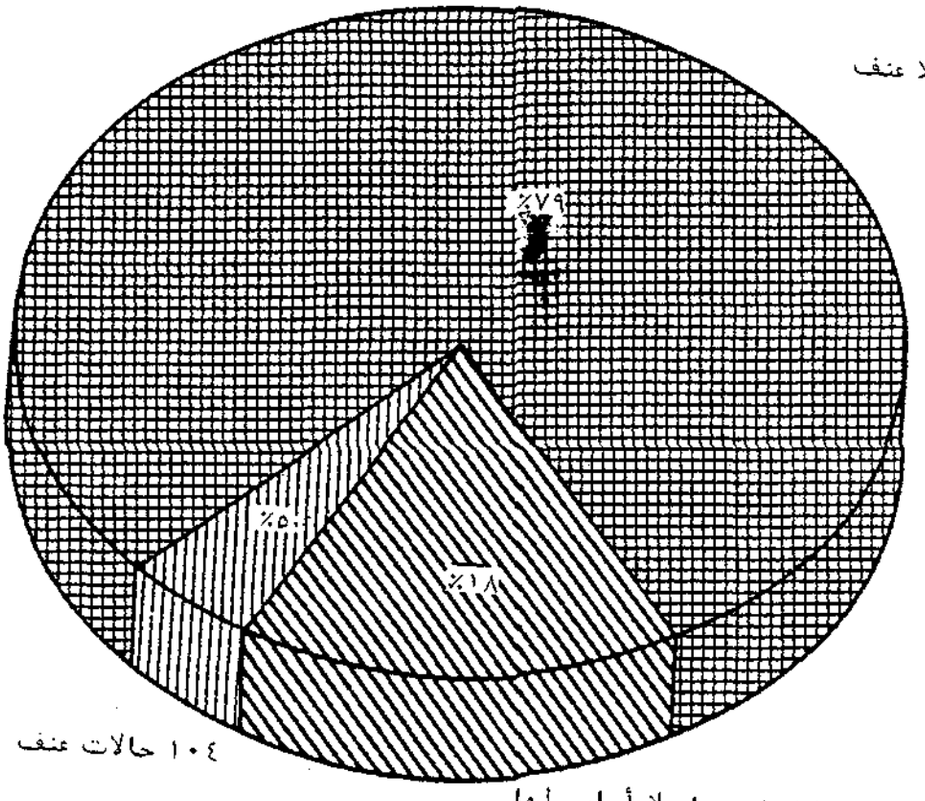

١ ٨٨٥ حالة بلا عنف

١٠٤ حالات عنف

٣٣٧ حالة بلغ بها ولا أساس لها

من بين ١٠٦ ٢ حالات بلغ بها

أسباب اختفاء الأشخاص ثم عودتهم

الرقم	الأسباب	عدد الحالات المبلغ بها	العائدون	قيد التحقيق	لا أساس لها
١ -	مشاكل عائلية	٩٤٣	٧٣١	٢١١	
٢ -	هجرة	٥٦٤	٣٩٢	١٧٢	
٣ -	حوادث	١٥٨	١٣٩	١٩	
٤ -	خطف/غصب	٨٥	٧٠	١٥	
٥ -	جنوح	٣٠	٣٠	صفر	
٦ -	أسباب غير محددة				٣٣٧

رسم بياني يوضح أسباب اختفاء الأشخاص ثم عودتهم

١ = مشاكل عائلية
٢ = هجرة
٣ = حوادث
٤ = خطف/غصب
٥ = جنوح

ملحوظة : أدرجت الاضطرابات النفسية والأسباب غير المعروفة تحت المشاكل العائلية

** افادات عديمة الصحة

من بين ١٠٦ ، حالات بلغ بها

رسم بياني شامل بحسب الجنس

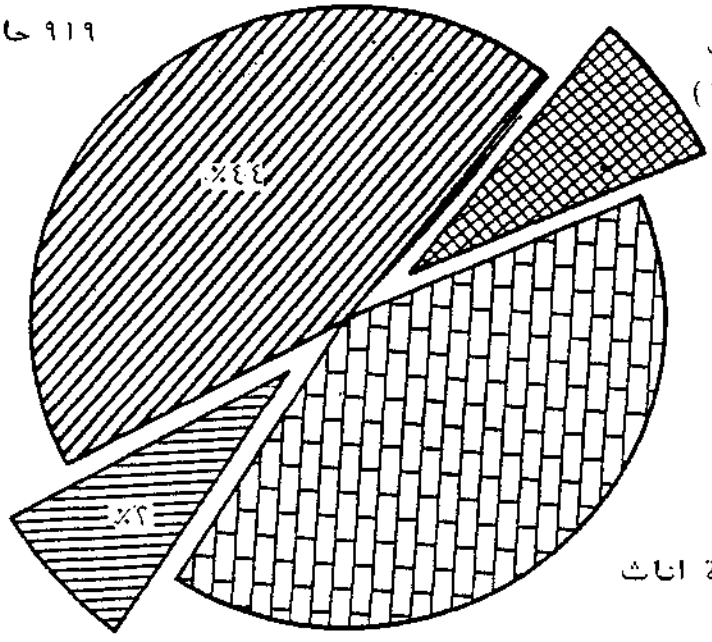

من بين ١٠٦ ٢ حالات بلغ بها

رسم بياني شامل بحسب الجنس

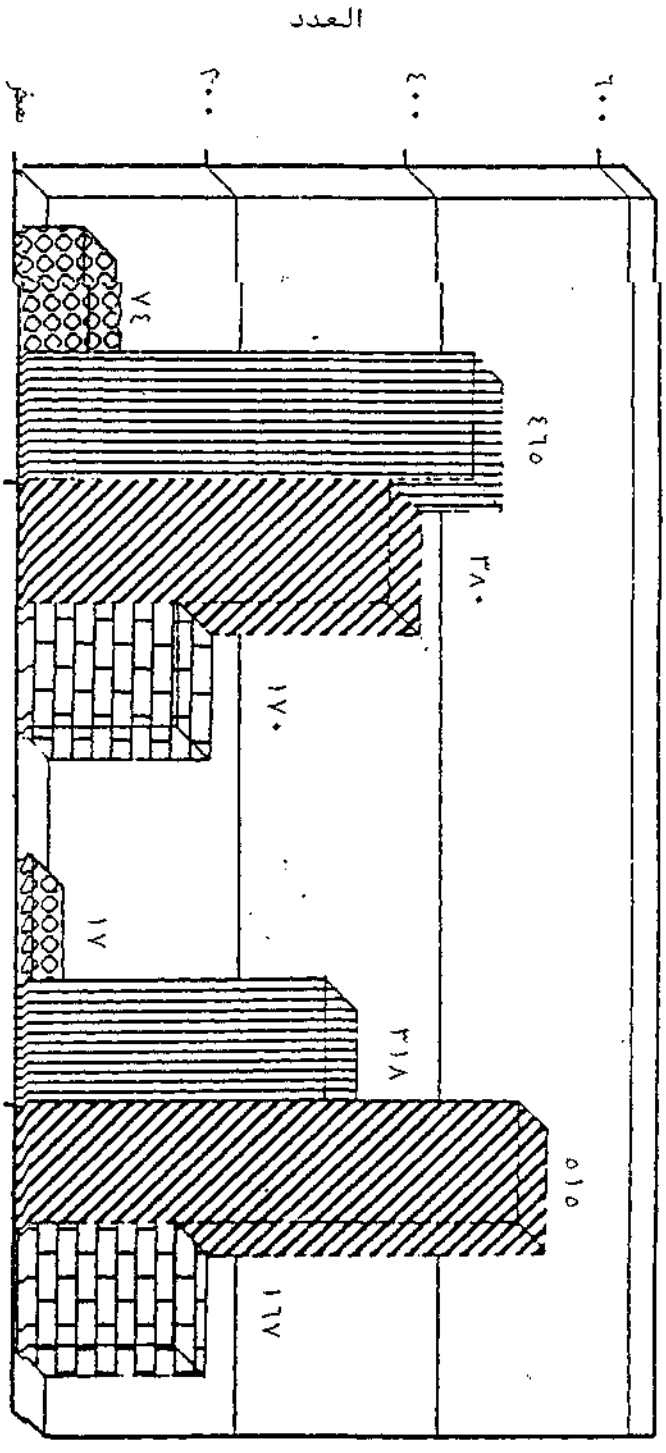

من بين ١٠٦٢ حالات بلغ بها

النتيجة الشاملة بحسب الجنس

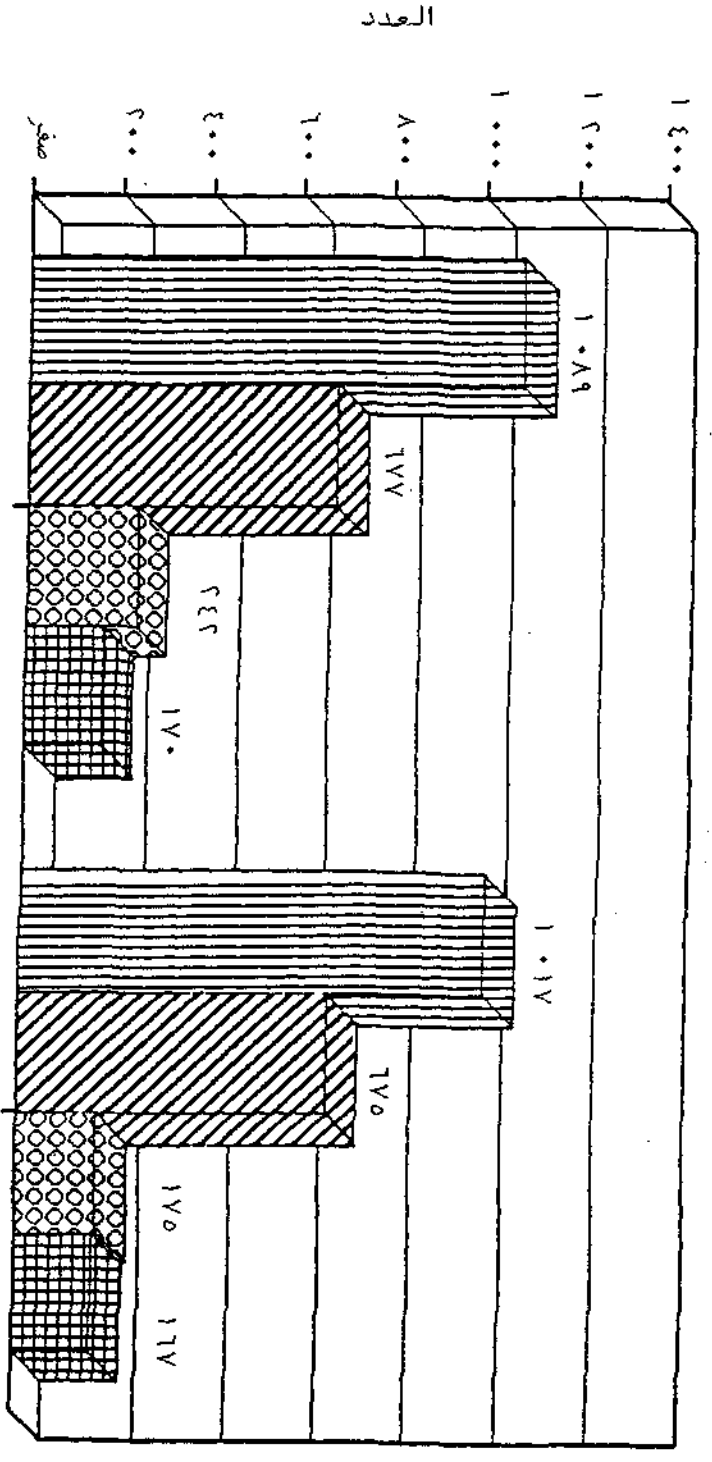

حالات ابلاغ قيد التحقيق

عائدون

افادات عديمة الصحة

من بين ١٠٦ ٢ حالات بلغ بها

النتائج المتعلقة بالكهول بحسب الجنس

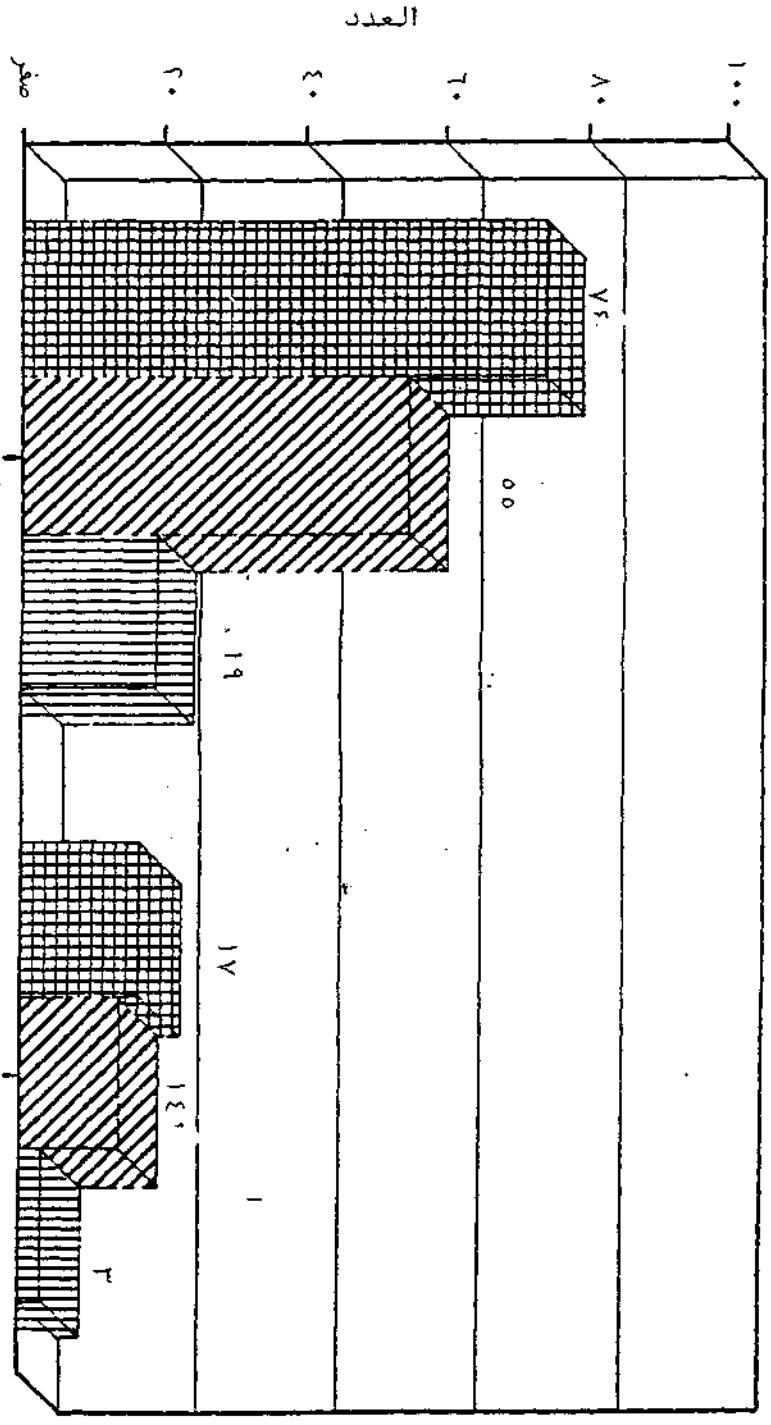

قيد التحقيق ▨

عائدون ▨

حالات ابلاغ ▦

من بين ١٠٦ حالات بلغ بها

النتيجة المتعلقة بكبار السن بحسب الجنس

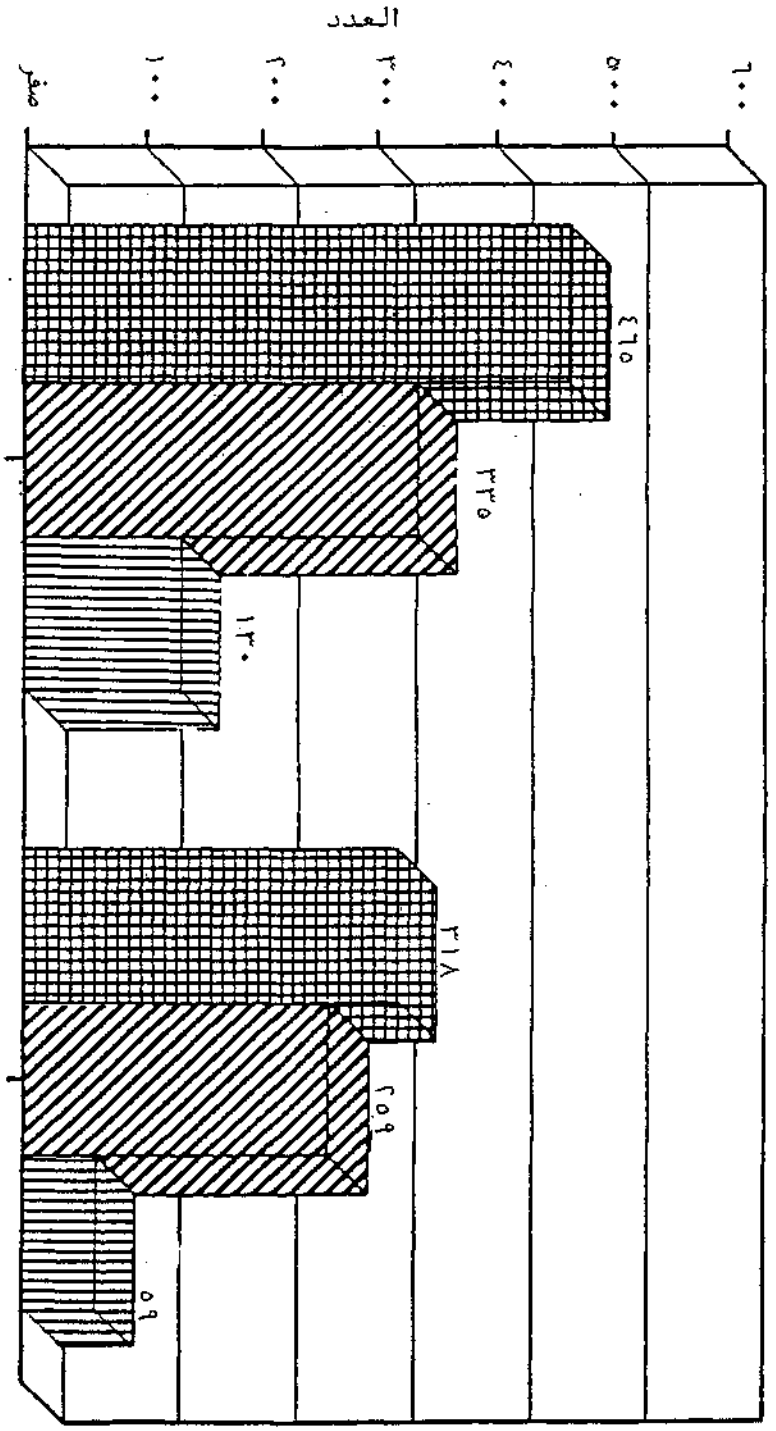

قيد التحقيق

عائدون

حالات بلغ بها

من بين ١٠٠٦ حالات بلغ بها

النتيجة المتعلقة بالأحداث بحسب السن

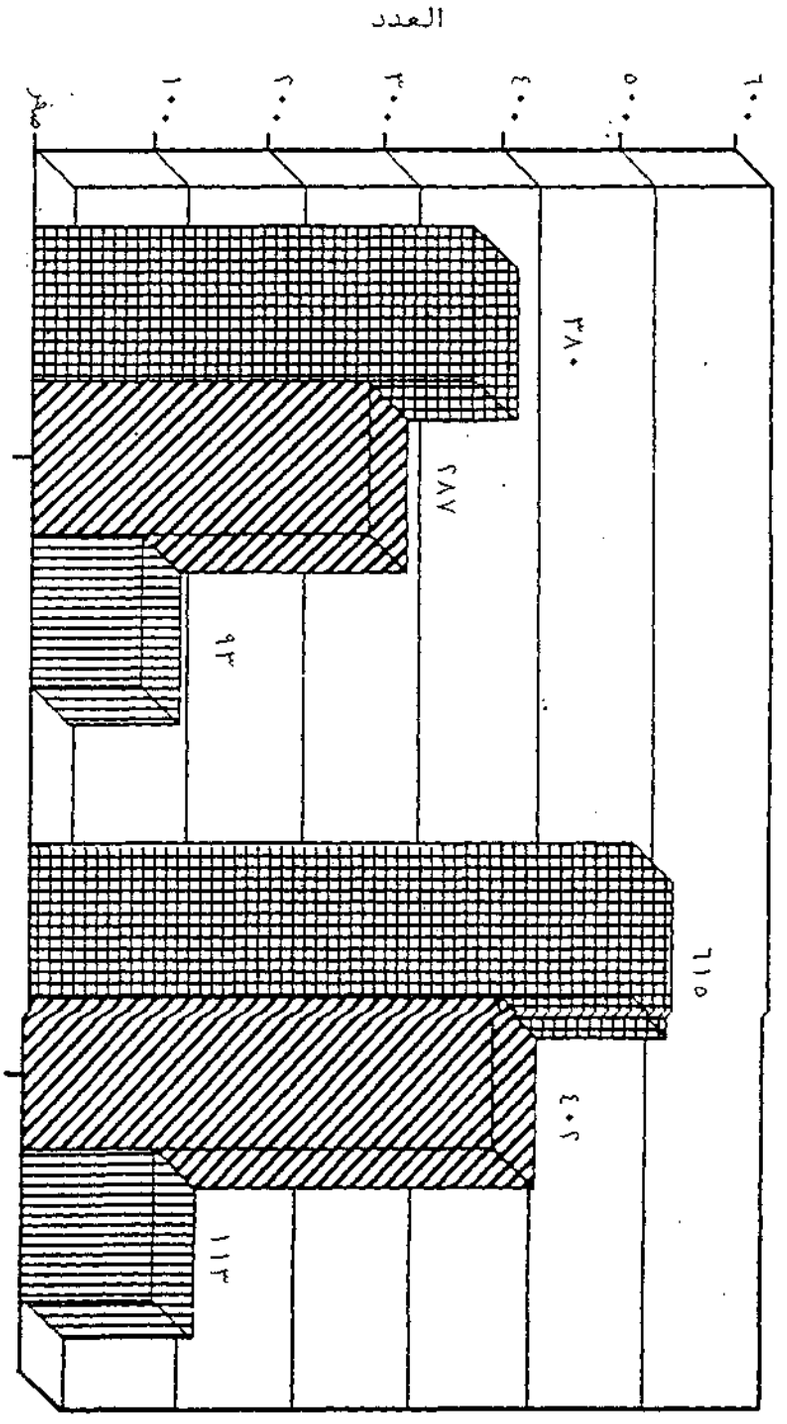

نتيجة التحقيق في حالات الاشخاص المفقودين بحسب المهنة

الرقم	المهنة	عدد الحالات المبلغ بها	العائدون	قيد التحقيق	لا أساس لها
١ -	غير محددة	٧٣٩	٥٥٣	١٨٦	
٢ -	احداث	٧٢١	٥٤٠	١٨١	
٣ -	طلبة	١٦٦	١٤٢	٢٤	
٤ -	حرفيون	٥٢	٤٣	٩	
٥ -	مزارعون	٣٧	٢٦	١١	
٦ -	معالون	٣٧	٣١	٦	
٧ -	مهنيون	١٧	١٧	صفر	
٨ -	غير صحيحة				٣٣٧

رسم بياني بالأشخاص المفقودين بحسب نشاطهم المهني

من بين ١٠٦ ٢ حالات بلغ بها

الحالة الصحية وقت ظهور الأشخاص المختفين

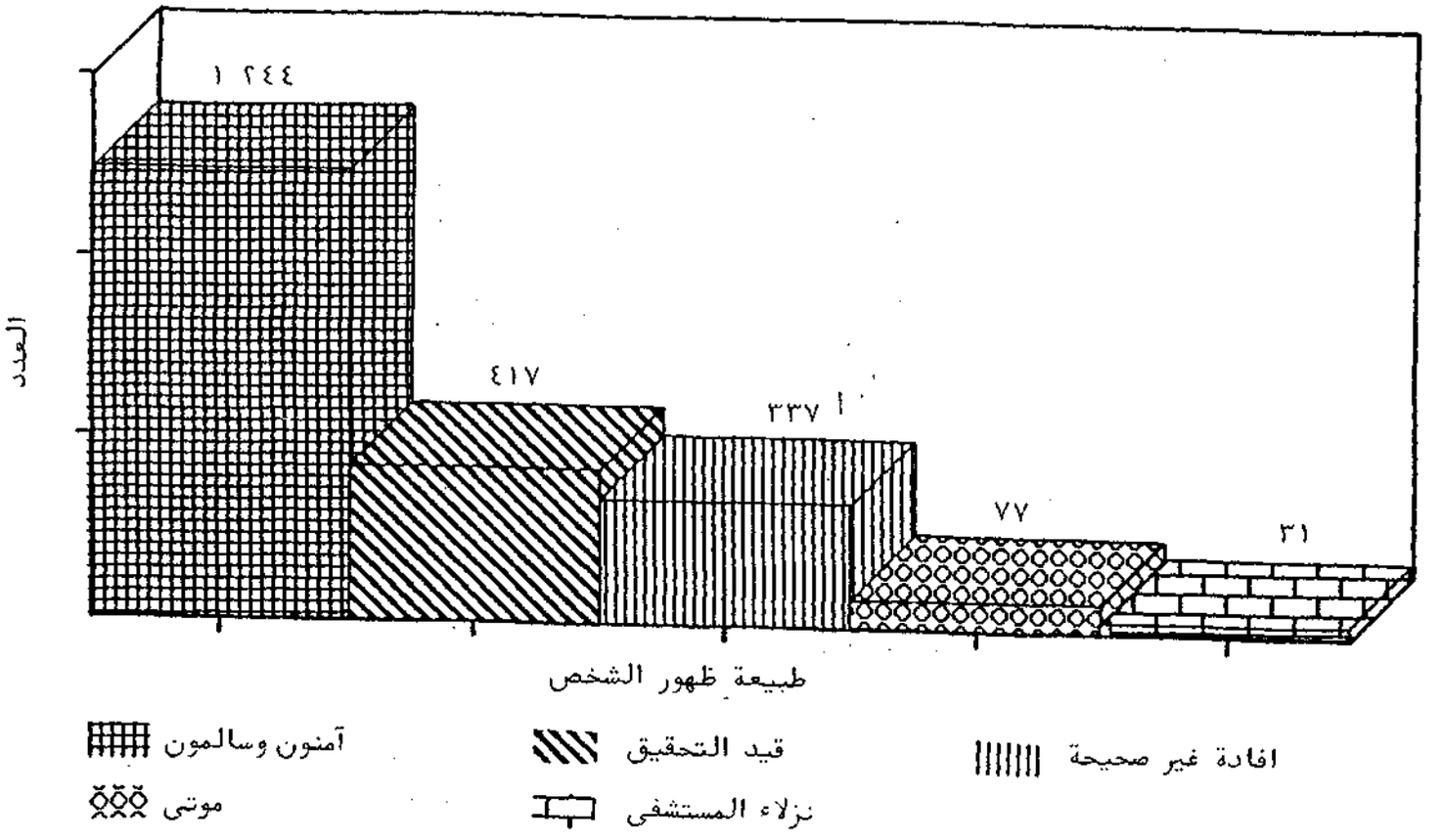

من بين ١٠٦ ٢ حالات بلغ بها

الحالة الصحية وقت ظهور الاشخاص المختفين

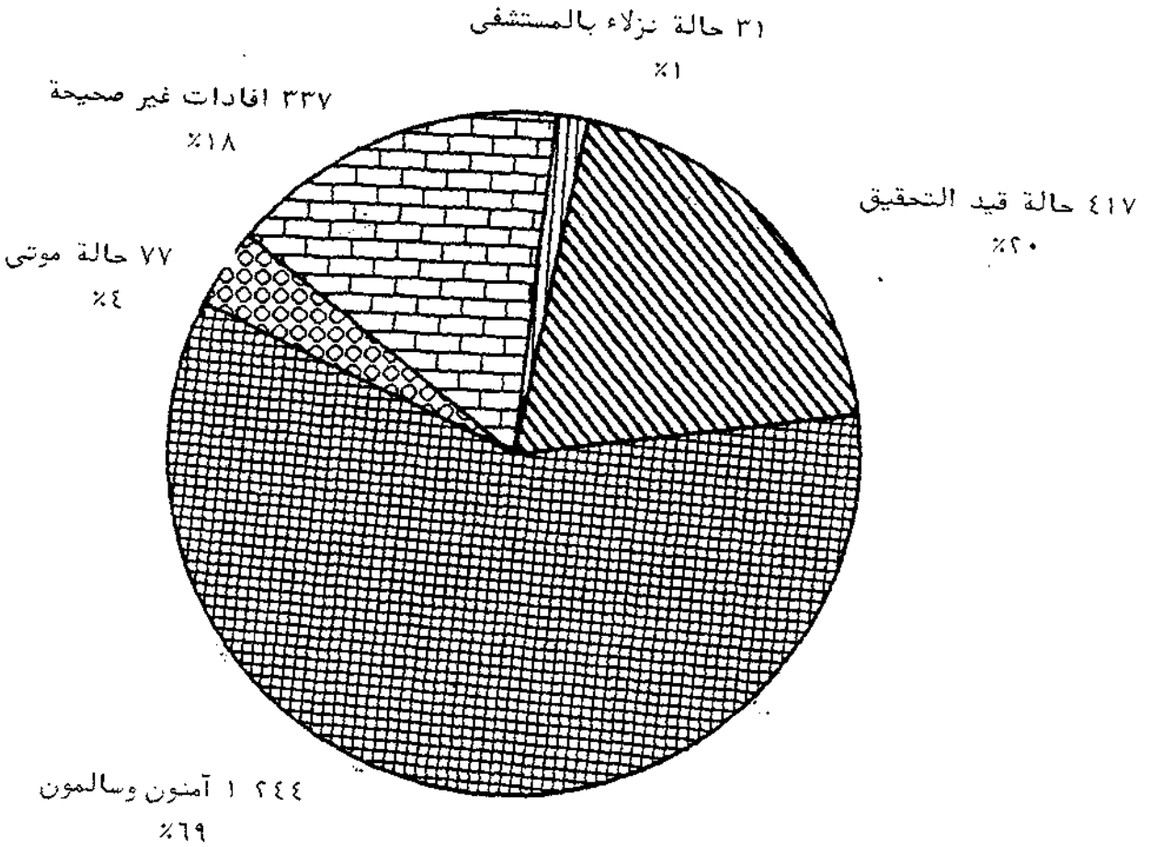

من بين ١٠٦ ٢ حالات بلغ بها

الحالة الصحية وقت ظهور الأشخاص المختفين

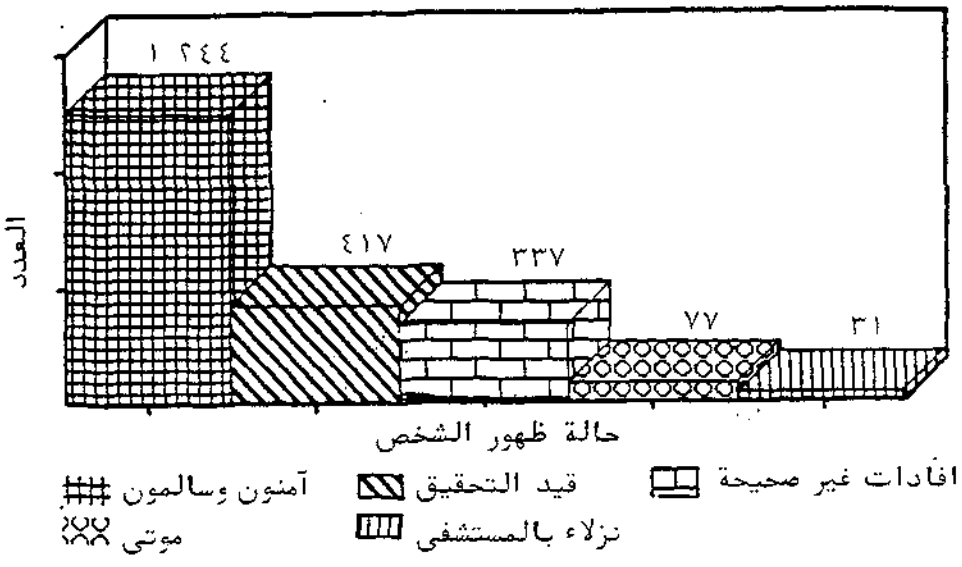

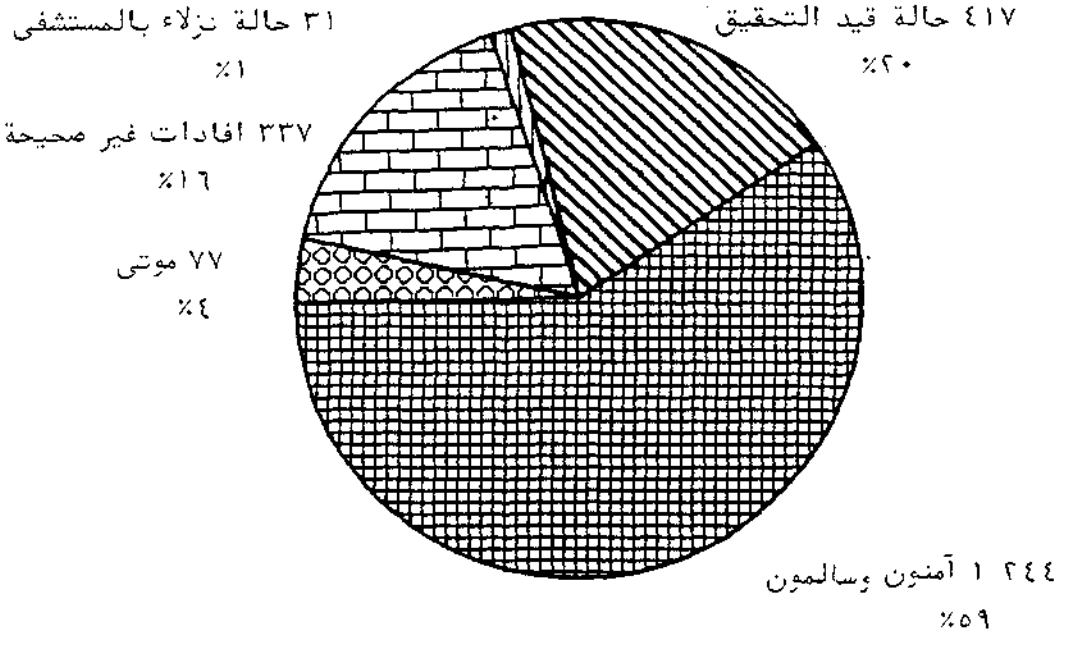

من بين ١٠٦ ٢ حالة بلغ بها

التقسيم الاقليمي لجمهورية غواتيمالا

الاقليم الاول: غواتيمالا

الاقليم الثاني: التا فيراباز
باجا فيراباز

الاقليم الثالث: زاكابا
شيكومولا
إيزابال
إل بروغريسو

الاقليم الرابع: جوتيابا
جالابا
سانتاروزا

الاقليم الخامس: ساكاتيبويز
إسكوينتلا
شيمالتينانغو

الاقليم السادس: كويتزالتينانغو
سان ماركوس
ريتالهويليو
سوشيتيبيكويز
سولولا
توتونيكابان

الاقليم السابع: هويهويتينانغو
إل كويش

الاقليم الثامن: إل بيتين

التقسيم الإقليمي لجمهورية غواتيمالا

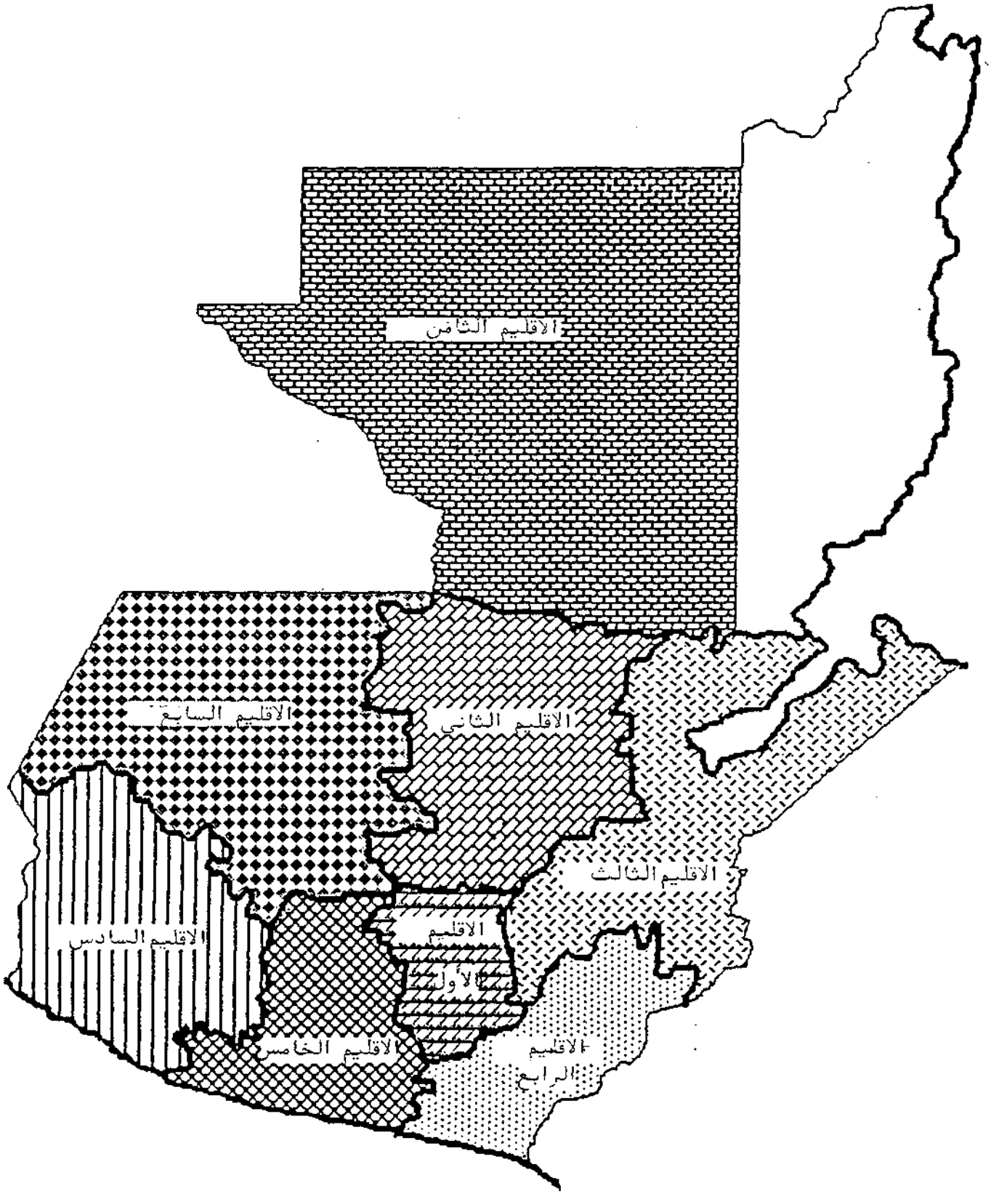

نتيجة التحقيق في حالات الاشخاص المختفين موزعة بحسب الاقليم

الرقم	الاقاليم	إفادات	العائدون	قيد التحقيق	لا أساس لها
١ -	الاول	١ ٣٦٨	٩٨٣	٣٨٥	
٢ -	الثاني	٤٦	٢٣	٢٣	
٣ -	الثالث	٥٥	٥٥	صفر	
٤ -	الرابع	٤٧	٤٤	٣	
٥ -	الخامس	١٣٥	٩٠	٤٥	
٦ -	السادس	١٦٢	١٠٨	٥٤	
٧ -	السابع	٣٧	٣١	٦	
٨ -	الثامن	١٩	١٨	١	
٩ -	غير صحيحة				٣٣٧

رسم بياني يظهر الاقاليم السياسية الطبيعية

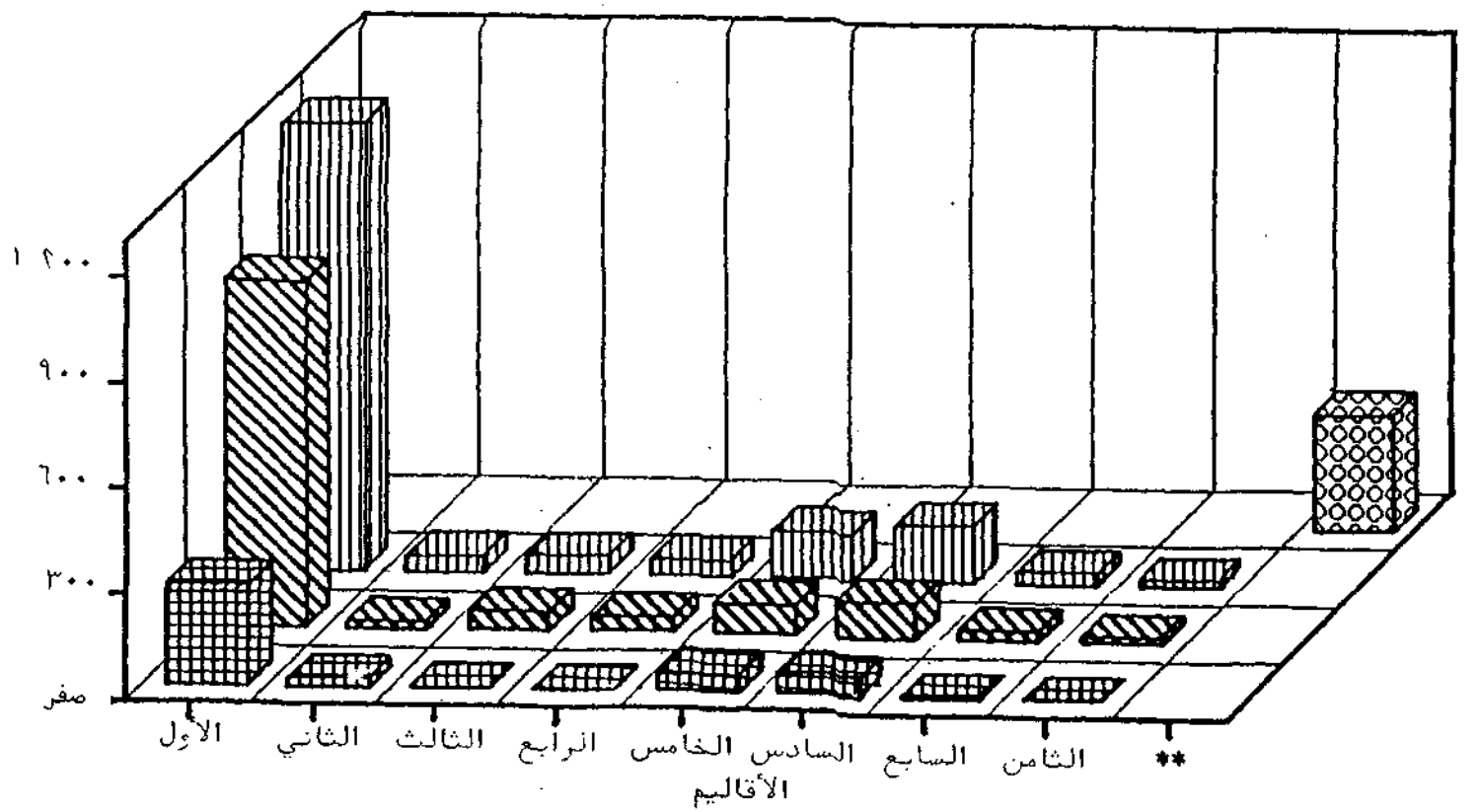

من بين ٢ ١٠٦ حالة بلغ بها

الأسباب الكامنة للحالات قيد التحقيق

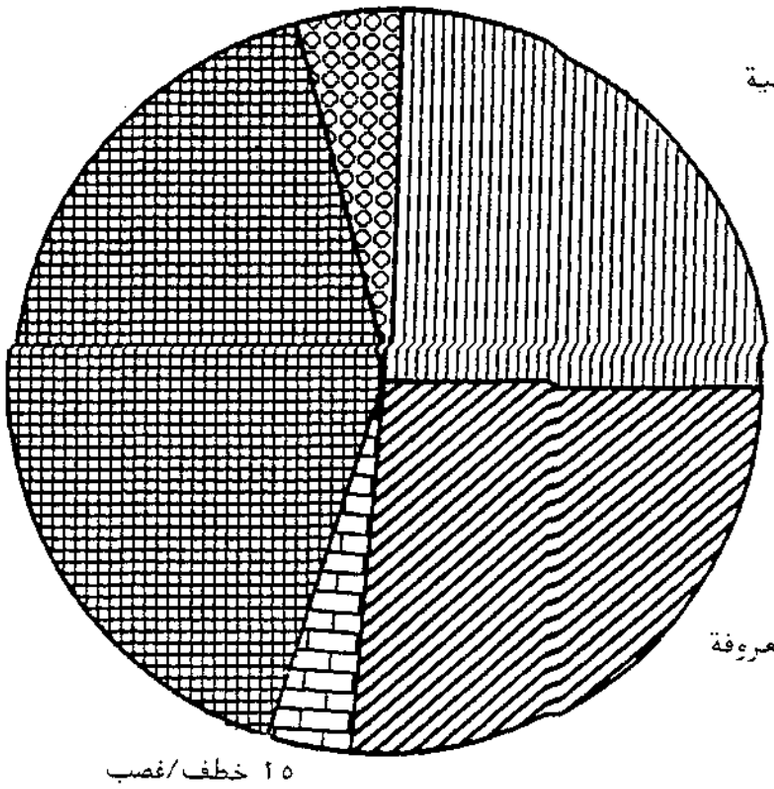

من بين ٤١٧ حالة